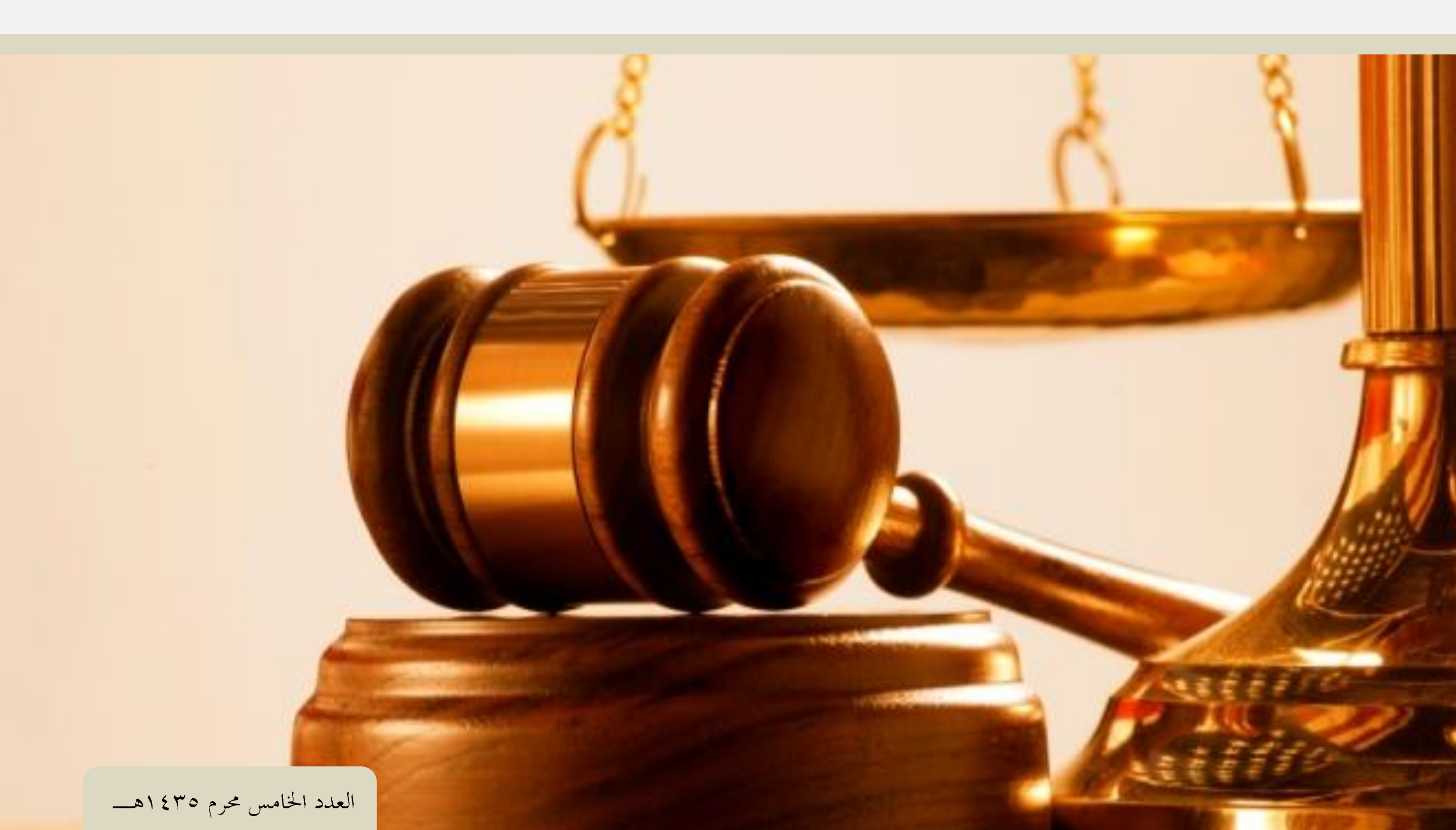
شذرات قانونية



العدد الخامس محرم ١٤٣٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات ..

مقدمة

حمداً لله الواحد الأحد، وصلاةً زاكيةً عاطرةً على خير البشر، وبعد :

هكذا اسميناها " شذرات قانونية " من طالباتٍ مبتدئات في عالم القانون ، عملٌ بسيط جمعناه من عدة مصادر ابتغينا به وجه الله أولاً ونشر الثقافة القانونية ثانيا، فخصصناها للعامة من الناس غير المختصين بهذا المجال، بهدف رفع مستوى الوعي القانوني بين أفراد المجتمع ، وندرة المهتمين بذلك .

أردناها معلومات لطيفة خفيفة ينتفع بها غير المختص ، فاجتهدنا في ذلك قدرَ المستطاع ، فما نزالُ في بداية الطريق ونعلم أنها لا تخلو من القصور.!

نشكر كل من صحّح ونقد ووضّح بعدَ شكر الله أولا فهو الموفق والمعين.!

فريق الإعداد :

بشاير عبدالله الشريف.

بيان عبدالمعز الكنالي .

سندس علي الغامدي.

ماريا عبدالعزيز تركستاني.

مشاعل سليم الحربي.

مها حمدان الرفاعي.

نورة سعود الشريم.

تنسيق وتصميم :

ماريا عبدالعزيز تركستاني.


@shatharat_1


shatharat.1

شكر وتقدير

قال صلى الله عليه وسلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

تتقدم أسرة مجلة " **شذرات قانونية** " بالشكر والعرفان لمن هم أهل الجميل :

د. محمد الحارثي

أ. حسان السيف

وذلك تقديراً لما قدموه لنا من دعم معنوي وشخصي ومن مساندة وتدقيق وانتقاد ،

مَا كان له الأثر الطيب بارتقائنا ووصولنا إلى ما نحن عليه ..

آملين من الله عز وجل أن يكلل حرصهم بنجاح باهر ورقيّ دائم ،

فجزاهم الله عنّا خير الجزاء ..

كما يسرنا أن نبارك لكم بداية العام الجديد ، وكل عام وأنتم بخير

اعرف حقوقك !

(حقوق المرأة في الأنظمة القضائية السعودية)

إعداد : سندس بنت علي الغامدي

سنتناول في هذا الموضوع سلسلة مختصرة من حقوق المرأة حسبما أوردته الأنظمة القضائية السعودية ..

أولا : حقوق المرأة عند التوكيل :

١) لها الحق في تسجيل الوكالات من المرأة سواء كانت لمحرم أو لغير محرم و أنه لا ينبغي وضع قيود على ذلك(١).

٢) لا ينبغي إلزام المرأة المخدرة بالحضور إلى الدوائر الرسمية لما يلحقها من حرج ومشقة و مزاحمة للرجال ويكتفي بضبط إقرار المرأة بمتزلها بحضور شاهدين يعرفانها و أنه يلزم كاتب العدل الخروج إلى متزل المرأة لضبط إقرارها(٢).

٣) استثناء وكالات النساء لغيرهن فيما يتعلق بالمعونات الزراعية تيسيرا على المرأة(٣).

ومن هذه التعليمات يتضح الاهتمام بشأن المرأة عند تسجيل وكالتها وأنه لا يلزم أن تكون الوكالة لمحرم وإذا كانت المرأة غير معتادة الخروج فإن كاتب العدل ينتقل الى مترلها لأخذ إقرارها كما أن التعميم الأخير استثنى وكالات النساء فيما يتعلق بالمعونات الزراعية وذلك من باب التيسير على المرأة .

وسنكمل في العدد القادم (حقوق المرأة عند التحقيق) بإذن الله ...

---

١) التعميم رقم ٣/٤٦٩ في تاريخ ١٣٨٠/١/٣٠هـ

٢) التعميم رقم ١٢/١٣٧/في تاريخ ١٣٩٦/٧/١٠هـ

٣) التعميم رقم ١٢/١٠٨/ في تاريخ ١٣٩٩/٧/٩هـ



لتكن أنت القاضي .'

إعداد : بيان بنت عبد المعز الكنالي

فيما يلي عرض لقواعد عامة أخرى في القانون :

❖ قاعدة " إقليميَّة القانون "

هذه القاعدة تقوم على أساس سيادة الدولة ، إذ لا تتحقق هذه السيادة إلا عن طريق بسط سلطان تطبيق القانون داخل إقليم الدولة ، فيشمل بذلك جميع الأشخاص القاطنين من مواطنين وأجانب .

❖ قاعدة " عدم رجعية القانون "

ويقصد بها : انعدام سريان أحكام القانون الجديد على الماضي ، بحيث لا يكون هناك أثر رجعي له ، بل إن القانون السابق هو الحاكم لكل ما تم من أفعال وتصرفات قبل نفاذ القانون الجديد .

❖ **قاعدة " التقاضي على درجتين "**

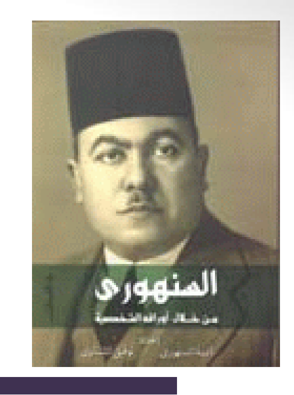
هذه القاعدة تعد من الضمانات الأساسية في التقاضي ، حيث يمكن للدعوى الواحدة أن تطرح على محكمة لتفصل فيها بحكم ، ثم تطرح على محكمة أخرى أعلى منها درجة لتفصل فيها مرة أخرى ، ويكون ذلك من خلال الطعن في الحكم الأول عند عدم القناعة به .

❖ **قاعدة " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص شرعي "**

فلا يعتبر الإقدام على فعل أو الامتناع عنه جريمة إلا بناء على نص من القانون ، ولا يجوز تحديد العقوبات وتوقيعها وفقاً لما جرى عليه العرف أو قررته الأوامر دون وجود النصوص القانونية التي تقضي بها .

❖ قاعدة " الأمين لا يضمن إلا بالتعدِّي "

ولشرح القاعدة نذكر هذا المثال : أن المستأجر لا يضمن تلف العين المؤجرة وإنما يضمن إعادتها للمؤجر فقط ، أمـــا إذا كان تلفها بتعدٍّ أو تفريط منه ، فعليه ضمانها .



شخصيات قانونية ٬

عبدالرزاق السنهوري

إعداد : سندس بنت علي الغامدي

أحد أعلام الفقه والقانون في الوطن العربي ، ولد عام ١٨٩٥م بالإسكندرية وحصل على الشهادة الثانوية ثم التحق بمدرسة الحقوق بالقاهرة وسافر بعد ذلك لفرنسا للحصول على الدكتوراه والعودة سنة ١٩٢٦م ليعمل مدرسا للقانون المدني بالكلية ثم انتخب عميدا لها .

يعتبر السنهوري ومؤلفاته ثروة للمكتبة القانونية إذ كان عضوا في مجمع اللغة العربية وأسهم في وضع كثير من المصطلحات القانونية ، **ومن أعماله** :

١- القانون المدني المصري ومذكرته الإيضاحية

٢- القانون المدني العراقي ومذكرته الإيضاحية

٣- القانون المدني السوري ومذكرته الإيضاحية

٤- دستور دولة الكويت وقوانينها

٥- القانون المدني الليبي ومذكرته الإيضاحية

٦- دستور دولة السودان

٧- دستور دولة الإمارات العربية



بين الشريعة والقانون

الجرائم وعقوبتها الإسلامية [1]

إعداد : نورة بنت سعود الشريم

أولاَ : الرّدة

الردة فِي مُصطلَحِ الشّرعِ: تعني الخروج عن الإسلام إلى الكفر، ولا تتحقّق الرِّدّة في شخص إِلاّ إِذا توافر فيه أربعة شروط هي :

١ – أن يكون مسلماً، إِذ إِنّ أحكام الرِّدَّة لا تنطبق على غير المسلمين.

٢ – أَنْ يكونَ عاقِلاً، فإِنّ المجنون لا وزن لأفعاله؛ ولأنَّ العقلَ هو أساس التَّكليف.

٣ – أن يكون بالغاً، فإِنَّ الصبىَّ لا تعتبر أفعاله، ولا يتعلَّقُ به تكليف.

٤ – الاختيار، أي: لا بُدَّ لكى تتحقَّقُ الرِّدَّةُ في شخصٍ ما أن يكون مختاراً في رِدَّتِهِ عن الإسلام.

حَد الارتداد :

حَدُّ الارتداد عن الإسلام : القتل إن أصرَّ المرتَدُّ على: ترك الدين، أو الإلحاد بعد الاستتابة، وإذا قُتِل: لا يُغسَّل ولا يُكَفَّنُ، ولا يُصلَّى عليه، ولا يُدْفَنُ في مقابر المسلمين .

والأصل في هذه العقوبة ما روي أنَّ رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلِمٍ إلاَّ بِإِحْدَى ثَلاث: الثَّيِّبُ الزَّانِي، أي: المتزوج الزاني، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لِدِينِهِ المُفَارِقُ للجَمَاعَةِ " .

وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لما أرسله إلى اليمن: " أَيَّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الإِسْلامِ فَادعه، فَإِنْ عَادَ، وَإِلاَّ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا إِمْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الإِسْلامِ فَادْعِهَا، فَإِنْ عَادَتْ وَإِلاَّ فَاضْرِبْ عُنُقَهَا " .

فعقوبة الردة هي القتل بعد استتابة المرتد، ولاشكَّ أنَّ الشريعة عاقبت بذلك؛ لأنَّ هذه الجريمة تقع ضد الدين، فمن ارتد عن دين الإسلام جزاؤه أن يضرب عنقه بالسيف، فقد رُوى أَنَّ رسول الله صَلّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلّم قال: " مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوه " ، فدين الإسلام جاء بأقصى العقوبة لمن دخل فيه، ثُمَّ خرج وارتدَّ عنه وكفر، وتلك العقوبة إِنَّما هي القتل .

وتكون العقوبة أمام جمعٍ من النَّاس؛ لأنَّهُ إذا كان الإنسان لا يشهد هذه العقوبة ولا يراها واقعياً، فكل من زيَّنَ له شيطانُهُ أن يرتدَّ عن الدين وجد ذلك أمراً سهلاً سائغاً بين الناس، لكن إذا رأى أن من بدَّل دينه يُقتَلُ عياناً جهاراً بين الناس، فهذا رادع ومقتضٍ من الناس ألا يبدِّلوا دينهم، ولا يرتكبوا هذه الجريمة الفاحشة.

عَدَالة الإسلامِ فِي حَدّ الرّدَّة :

إِنَّ الخروج عن الإسلام والارتداد عنه إِنَّما هو ثورةٌ عليه، والثورة عليه ليس لها من الجزاء إلاَّ الجزاء الذى اتفقت عليه القوانين الوضعيَّة فيمن خرج على نظام الدولة وأوضاعها المقررة، إنَّ أيّ إنسان إذا خرج عن نظام الدولة فإنَّهُ يتَّهمُ بالخيانة العظمى لبلاده، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام، فالإسلام في تقريره عقوبة الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه، ومتلاقٍ مع غيره من النُّظم الوضعيَّة .

المركز القانوني للمرأة في المملكة العربية السعودية

مركزها وحقوقها في العمل

إعداد : مها بنت حمدان الرفاعي

لا شك في أن عمل المرأة السعودية بات يلقى احتراماً وتقديراً كبيرين، فضلاً عن تأييد "مجتمعي" واسع آخذ في التزايد، مع نجاح الخطى السريعة التي تقطعها المملكة العربية السعودية على طريق "التنمية" الشاملة، وبروز أهمية دور المرأة التنموي، ومدى ما تحققه من إسهام في إطار خطط التنمية المتعاقبة التي تضعها حكومة خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)، وظهور ما تحققه المرأة في الكثير من مجالات عملها، و"القيمة" التي تضيفها إلى مجمل أداء الاقتصاد الوطني.

من هنا، تتزايد أهمية عمل المرأة السعودية، وتتزايد الحاجة الاقتصادية إليه، كما تتزايد إليه الحاجة المجتمعية، حتى أصبح إحدى القضايا الرئيسة في هذه الأيام، خصوصاً مع ظهور حاجة التنمية إلى أعداد كبيرة من العمالة الوطنية، ووجود أنشطة متعددة باتت تتطلب جهود المرأة ومشاركتها على نحو واسع.

فإذا كانت المرأة قد أثبتت قدرتها على الإبداع والأداء المهني العالي ، فإن مساندتها من خلال تثقيفها وتوعيتها بحقوقها وواجباتها ضرورة اقتصادية ، فهنا تكمن أهمية الموضوع .

وللرفع من نسبة مساهمة المرأة في التنمية، صدرت قرارات عديدة لزيادة فرص ومجالات عمل المرأة في شتى المجالات في القطاعين الحكومي والخاص واكبت هذه القرارات قرارات أخرى تنظم عملية توظيفها في القطاع الخاص ومتابعتها في مواقع عملها، وضمان جميع حقوقها وتوفير البيئة المناسبة لها .

من هذه القرارات:

أولاً : قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/٤/١٢هـــ، بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية ».

ثانياً : قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٧) بشأن تراخيص تشغيل النساء.

ثالثاً : قرار مجلس الوزراء رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـــ، بشأن التعليم العالي وبعض الاجراءات النظامية الخاصة بعمل المرأة في القطاعين العام والخاص.

رابعاً : قرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٠) بشأن استراتيجية التوظيف السعودية.

خامساً : كما منح نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٥١وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ النساء العاملات خصوصية تراعي حقوقهن حيث خص النظام المرأة بنصوص تتضمن قواعد إضافية تتعلق بتشغيلها في القطاع الخاص مراعاة لظروفها ولتوفير المزيد من الراحة لها بما يمكّنها من أداء دورها كأم وزوجة وربة أسرة.

وتضمن الباب التاسع من نظام العمل حقوقها بما يتوافق مع طبيعتها كامرأة :
عندما خلق الله عز وجل البشر من جنسين ذكر وأنثى ، جعل لكل منهما بعض الوظائف والخصائص التي لا يمكن للآخر القيام بها ،وحقيقةً الأنظمة السعودية سلكت مسلكاً مميزاً عن باقي أنظمة الدول عندما حظرت على أصحاب العمل تشغيل النساء في نوعين من الأعمال:

أ- الأعمال الخطرة .

ب- الصناعات الضارة .

الدولة حفظت للمرأة أنوثتها وحقوقها وفقاً لحديث الرسول عليه الصلاة والسلام ((رفقاً بالقوارير))

وهذه الأعمال هي الآتية :

أ- المناجم والمحاجر والأشغال الأخرى التي تتصل باستخراج مواد معدنية من باطن الأرض.

ب- الصناعات التي يتم فيها تحويل المواد كتوليد الطاقة وتحويلها ونقلها.

ج- العمل في الصرف الصحي أو تركيبات الغاز وتوزيعه والمشتقات البترولية الأخرى.

و حظر أيضاً تشغيل النساء ليلاً ومنحها ساعة يومياً لإرضاع مولودها.

وألزم النظام صاحب العمل في القطاع الخاص الذي تعمل لديه المرأة توفير الرعاية الطبية للمرأة العاملة أثناء الحمل والولادة ،كما يحق للمرأة العاملة عند عودها لمزاولة عملها بعداجازة الوضع ان تأخذ فترة أو فترات للاستراحة لإرضاع مولودها لا تزيد في مجموعها عن الساعة في اليوم الواحد وتحسب هذه من فترات ساعات العمل الفعلية بدون تخفيض الأجر، كما أوجب النظام على صاحب العمل ان يدفع للمرأة العاملة اثناء انقطاعها عن عملها في اجازة الوضع مايعادل نصف اجرها اذا كانت خدمتها سنة فأكثر أو الاجر الكامل اذا بلغت خدمتها ٣سنوات فأكثر .

وفي اجازة الوضع اعطى نظام العمل المرأة الحق في اجازة وضع لمدة الاسابيع الاربعة السابقة على التاريخ المحتمل للوضع والاسابيع الستة اللاحقة له ويحظر تشغيل المرأة خلال الاسابيع الستة التالية مباشرة للوضع.

ونصت المادة ١٥٥ من النظام على عدم جواز فصل العاملة او انذارها بالفصل اثناء تمتعها باجازة الوضع في حين نصت المادة ١٥٦على ألا يجوز لصاحب العمل كذلك فصلها اثناء فترة مرضها الناتج عن الحمل او الوضع على الا تتجاوز مدة غيابها ١٨٠يوما كما لا يجوز فصلها بغير سبب مشروع .

وألزم النظام كل من يشغّل ٥٠ سيدة فأكثر بتوفير مربيات لرعاية أطفالهن مع الرعاية الطبية لهن أثناء الحمل والولادة .

وألزمت المادة ١٥٨من نظام العمل صاحب العمل في جميع الاماكن التي يعمل فيها نساء وفي جميع المهن أن يوفر لهن مقاعد تأميناً لاستراحتهن ،في حين تقول احدى المواد ان على كل صاحب عمل يشغل ٥٠عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات لرعاية اطفال العاملات الذين تقل اعمارهم عن ٦سنوات وذلك اذا بلغ عدد الاطفال عشرة فأكثر،بينما يجوز لوزيرالعمل ان يلزم صاحب المنشأة الذي لديه ١٠٠ عاملة فأكثر في مدينة واحدة ان ينشئ دارا للحضانة بنفسه اوالمشاركة مع اصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها او يتعاقد مع دار حضانة لرعاية اطفال العاملات اثناء فترة العمل وهنا يقرر الوزير نسبة التكاليف التي تفرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة.

وميز النظام المرأة العاملة عن الرجل كذلك بقواعد خاصة في بعض الحالات المتعلقة بانتهاء عقدالعمل ومكافأة نهاية الخدمة،كما يحق لمن يتوفى زوجها اجازة بأجر كامل مدة لاتقل عن ١٥ يوما من تاريخ الوفاة.

وتبين هذه المزايا الخاصة للمرأة العاملة عن الرجل حرص الدولة على ضمان كافة حقوقهن وتوفير البيئة المناسبة لهن ليعملن وينتجن ويشاركن الرجال في التنمية التي تشهدها بلادنا بما يوفر لهن العيش الكريم وتوسيع خبراتهن ومداركهن من خلال فتح مجالات اوسع لعملهن بما يتناسب ومتطلباتهم وحاجاتهن.

المرجع : كتاب المركز القانوني للمرأة في المملكة العربية السعودية .لـــ أيوب الجربوع وخالد المحيسن

اقتباسات قانونية "



إعداد : نورة بنت سعود الشريم

- **إن تطبيق القانون ليس وجهة نظر ولا تغليب لرأي على آخر إنما هو بحث عن الحقيقة في سبيل سمو الحق والعدل ..**

د. رشاد قبيسي ..

- **التنظير يختلف عن الممارسة :**

الرأي الفقهي يختلف عن الحكم القضائي ؛ لأن الحكم مرتبط بحادثة معينة ومدى إمكانية تنفيذها..

د. عبد اللطيف القرني ..

- **إن الشرعية القانونية هي الحصن الحصين لصيانة النظام وعدم تجاوز نصوصه ، وأنها متى ما انتهكت ضاعت بإنتهاكها الحقوق ..**

المحامي : بخيت آل غباش ..

- **الحقيقة القضائية :**

الأدلة التي حددها الشرع والنظام ويلتزم بها القاضي ..

الحقيقة الواقعية :

الظروف والوقائع التي يعلم بها القاضي

د. محمد السبيعي ..

- **القرائن في الشريعة من أدلة الإثبات :**

قرائن شرعية عينها الشرع لا للقاضي رأي في تقديرها ، وقضائية للقاضي استنباطها من البينات واقعة الدعوى ..

المحامي والمستشار : عبد الحكيم المرشدي

- **أفضل إجابة على السؤال ، هو تفكيكه باسئله ، وأفضل تعريف للجملة، تقسيمها لمفردات ..**

مروان الروقي

- إن عدم التعدي على الخصم بألفاظ حادة في مذكرتك ، وعدم مقاطعة خصمك أو الصباغة معه في الجلسة ، والتأدب مع القاضي .. مفاتيح النجاح ..

المحامي عبد الرحمن الدريس

- من أهم طرق إيصال الفكرة التدرج بها حتى يصل معك المتلقي إلى مرحلة الإقتناع ..

د. عبدالله العصيمي ..

- إن أكبر سبب لاختلاف التكييف القضائي هو اختلاف الخلفية الفقهية والاجتماعية وممارسات السلطة التنفيذية وسطوتها تجاه سلطة القضاء !

د. عبد اللطيف القرني



حسابات تويترية قانونية

إعداد : نورة بنت سعود الشريم

حسان السيف

hassanlawyer@

حمد الماجد

hmd_almajed@

عبدالرحمن الدريس

abdulaldrees@

د. أسامة القحطاني

osamaSalqahtani@

د. عبدالله النفيسي

dralnefisi@

بندر المحرج

bandarAlmehrej@



نبذة عن النظام الإداري

إعداد : بشاير بنت عبدالله الشريف

تعريف القانون الإداري :

يعتبر القانون الإداري فرعاً من فروع القانون العام الداخلي، ويتضمن القواعد القانونية التي تتعلق بالإدارة العامة أو السلطة الإدارية ومن هنا وصف القانون الإداري بأنه قانون الإدارة العامة أو قانون السلطة العامة

والقانون الإداري هو : القانون الذي يحكم الإدارة من نواحي تنظيمها ونشاطها ووسائلها البشرية والقانونية والمادية، وما تتمتع به من امتيازات في مباشرة نشاطها والرقابة القضائية على

تصرفاتها وأعمالها .

ومصادر القانون الإداري:

التشريع ، العرف ، القضاء ، الفقه ، المبادئ العامة للقانون.

وبمقتضى هذا التعريف يتناول القانون الإداري عدداً من الموضوعات الهامة التالية :

١. التنظيم الإداري : فالقانون الإداري ينظم السلطة الإدارية أو الجهاز الإداري للدولة .
٢. النشاط الإداري : ويتولى القانون الإداري تنظيم النشاط الإداري الذي أنشئ التنظيم الإداري لمباشرته، وهو نشاط تقوم به السلطة الإدارية ويستهدف غايات تريد الادارة تحقيقها
٣. الوظيفة العامة :حيث تحكم قواعد القانون الإداري العاملين في الخدمة المدنية.
٤. أعمال السلطة العامة التي تحكم أعمال وتصرفات السلطة الإدارية والوسائل التي عن طريقها تباشر السلطة العامة نشاطها .
٥. الأموال العامة :يوضح القانون الإداري النظام القانوني الذي يحكم الأموال العامة، وكيفية حصول الدولة على الأموال العامة من خلال نزع الملكية للمنفعة العامة، والحماية القانونية المقررة لهذه الأموال وكيفية الانتفاع بها .
٦. امتيازات السلطة العامة :فالقانون الإداري يبين الامتيازات التي تتمتع بها السلطة الإدارية في مباشرتها لنشاطها الهادف إلى تحقيق الصالح العام.
٧. القضاء الإداري :وفي هذا الموضوع ينظم القانون الإداري الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة وكيفية الفصل في المنازعات الإدارية من خلال قضاء الإلغاء وقضاء التعويض.

نشأته في المملكة :

صدر مرسوم ملكي م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٠٩/١٩هـ حيث أعاد ترتيب محاكم القضاء الإداري والعام **وتجلت الإصلاحات كما يلي :**

١- إنشاء محاكم إدارية ومحاكم استئناف إدارية والمحكمة الإدارية العليا .

٢- تطبيق مبدأ التقاضي على درجتين

٣- تقريب العدالة من المتخاصمين

٤- نشر أحكام القضاء الإداري عن طريق المكتب الفني بالديوان .

٥- التوسع في اختصاص محاكم ديوان المظالم عن النظام الملغى .

٦- إسناد الاختصاص بالدعاوي الجزائية والتجارية إلى محاكم القضاء العام .

ثانيا : خصـــائص النظـــام الإداري :

أ- قانون قضائي حديث النشأة : يتجاوز عمره قرنين من الزمن وهي فترة قصيرة مقارنة بفروع القانون الأخرى وهو قانون إنشائي خلاق يبتكر الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة وبين الإفراد ويوصف القضاء العادي بأنه قضاء تطبيقي لان قواعده مقننه

ب- قانون يتصف بالمرونة والتطور : إذا كانت قواعد القوانين على اختلاف أنواعها تتسم عادة بالثبات والاستقرار فإن قواعد القانون الإداري على عكس ذلك تتسم بالمرونة والتطور ذلك أن قواعد القانون الإداري لا تتجمد في نصوص تشريعية محددة وإنما هي في حركة دائبة بسبب تأثرها بالعوامل والاعتبارات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تحيط بالإدارة

ج- قانون غير مقنن : لأنه مرن وفي حالة تطور مستمر لا يمكن تقنين قواعده لذا فأن تقنين قواعده تحد من تطوره وأيضا مما جعل تقنينه صعبا هو كثرة التشريعات والأنظمة فيه . ومع هذا يوجد تقنين جزئي لبعض قواعد القانون الإداري مثل أنظمة الخدمة المدنية وتأديب الموظفين والمؤسسات العامة ونظام الجامعات ونظام التقاعد .



سؤال وجواب !

إعداد : مشاعل بنت سليم الحربي

(سؤال وجواب) يقدم عبر أسلوب سهل وسلس مجموعة من الأسئلة القانونية وإجابات وشروحات وافية ومختصرة عليها تختص بمواضيع تهم المواطن/ة وتتنوع بين عدة قوانين لاغنى للفرد عن معرفتها

في هذا العدد ستكون الأسئلة المطروحة عن (الخلع)

ماهو الخلع فقهاً؟

معنى الخلع : الخلع في اللغة معناه الإزالة أو النزع ،يقال خلع فلان ثوبه إذا أزاله وخلع الزوج زوجته إذا أزال زوجيتها والعرف يستخدمها لإزالة الزوجية

أما تعريفه عند الفقهاءفله تعاريف في اصطلاح كل مذهب ويمكن أن نعرفه بأنه إزالة الزوجية بلفظ الخلع أو مافي معناه في مقابل عوض تدفعه الزوجة لزوجها .

وسمي خلعاً لأنها تخلع نفسها من عصمته حيث لاتطيق الحياة معه وهو لايريد أن يطلقها طلاقاً معتاداً .

ماهي الحكمة من تشريع الخلع :

الخلع لذاته يبغضه الشرع الشريف، كما يبغض الطلاق لذاته، وإنما أجازه الشارع الحكيم منعاً للضرر عند إقامة حدود الله تعالى.

وبيان ذلك أن المرأة إذا حصل بينها وبين الرجل شقاق ونزاع أفضى بهما إلى أن رغب كل منهما في فراق الآخر، أو أن المرأة لم تطق معاشرة الرجل، ورغبت في فراقه، و لم تجد خلاصاً من ذلك إلا الخلع افتدت نفسها بشيء من المال، حتى تخلص من عناء الزوجية إذا رضي الرجل بذلك.

ووجه الحكمة فيه منع للضرر، وذلك أنه إذا استحكم الشقاق، وعظم النفور بين المرأة والرجل، وخيف ألا يراعيا شروط الزوجية، فالخلع بالكيفية التي قررها الشارع الحكيم فيه حسم للنزاع وإقامة للحدود، ولذا قال تعالى: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلا تَعْتَدُوهَا}البقرة-٢٢٩.

ماهي إجراءات رفع دعوى الخلع والتفريق أمام المحاكم :

أ/ يحق للمرأة شرعاً طلب تفريقها عن زوجها أو مخالعته على عوض.

ب/ تتقدم المرأة إلى المحكمة الشرعية بهذا الطلب مع إيضاح كامل للأسباب.

ج/ يخضع البت في هذا الطلب لاجتهاد القاضي ومدى قناعته بالأسباب.

د/ تقام الدعوى في محل إقامة الزوجة، وذلك مراعاة من وزارة العدل لظروفها كامرأة.

هـــ/ ينظر بعضاً من الفتاوى بهذا الشأن علماً بأن الفتاوى غير ملزمة للقاضي.

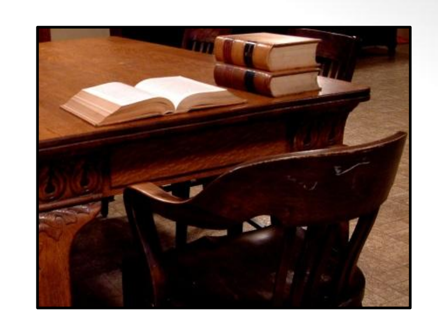
هل تحكم المحكمة بالخلع مباشرة أم هناك محاولات للصلح قبل الحكم :

لاتحكم المحكمة بالخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين فيبدأ القاضي بنصح الزوجة وترغيبها في الانقياد لزوجها وطاعته وتخويفها من إثم النشوز وعقوبته وأنها إن أصرت فلا نفقة لها عليه ولا كسوة ولا سكنى ونحو ذلك من الأمور التي يرى أنها تكون دافعة الزوجة إلى العودة لزوجها ورادعة لها في الاستمرار في نشوزها، فإن استمرت على نفرتها وعدم الاستجابة عرض عليهما الصلح فإن لم يقبلا ذلك نصح الزوج بمفارقتها وبين له أن عودتها إليه أمر بعيد، ولعل الخير في غيرها ونحو ذلك مما يدفع الزوج إلى مفارقتها، فإن أصر على إمساكها وامتنع من مفارقتها واستمر الشقاق بينهما بعث القاضي حكمين عدلين ممن يعرف حالة الزوجين من أهلهما حيث أمكن ذلك فإن لم يتيسر فمن غير أهلهما يصلح لهذا

الشأن فإن تيسر الصلح بين الزوجين على أيديهما فبها وإلا أفهم القاضي الزوج أنه يجب عليه مخالعتها على أن تسلمه الزوجة ما أصدقها، فإن أبى أن يطلق حكم القاضي بما رآه الحكمان من التفريق بعوض أو بغير عوض، فإن لم يتفق الحكمان أو لم يوجدا وتعذرت العشرة بالمعروف بين الزوجين نظر القاضي في أمرهما وفسخ النكاح حسبما يراه شرعاً بعوض أو بغير عوض، والأصل في ذلك الكتاب والسنة والأثر والمعنى.

هل يؤثر الخلع على حق الأم في حضانة صغيرها :

لايصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو المساس بأي حق من حقوقهم



إثبات الحق !

إعداد : ماريا بنت عبدالعزيز تركستاني

الإثبات هو إقامة الدليل أمام القضاء على مصدر الحق الذي يدعيه الشخص وللإثبات أهمية بالغة لأنه لا قيمة للحق إذا لم يتمكن صاحبه من إقامة الدليل على وجوده ، والقاعدة العامة في الإثبات هي أن الإثبات على المدعي ، إعمالاً للقاعدة التي تقضي بأن " البينة على من أدعى " فعلى من يدعي واقعة أمام القضاء أن يثبتها ، وللإثبات طرق أو وسائل مختلفة نتناولها تباعا على النحو التالي :

أولاً : الإقرار

الإقرار هو الاعتراف بواقعة يدعيها شخص آخر ، ويترتب عليه أن تصبح الواقعة مسلمة ، والإقرار حجة قاطعة على المقر ، فلا يجوز إثبات عكسه ، ولا يمكن لمن أصدره أن يعدل عنه ، ولا يكون للإقرار هذه الحجية إلا إذا كان قضائيًا أي صادر في مجلس القضاء ، أما الإقرار غير القضائي فإنه يكون خاضعًا لتقدير القاضي .

ثانيًا : الكتابة

يعتبر الإثبات بالكتابة من أهم طرق الإثبات ، وتمتاز الكتابة عن سائر وسائل الإثبات بأنها دليل يمكن إعداده مقدمًا ، أي وقت حصول الواقعة مصدر الحق ، وقبل حدوث أي نزاع بشأنها ، مما يجعل لها قيمة كبيرة في الإثبات ، وقد تكون الكتابة رسمية أو عرفية .

والكتابة الرسمية هي الورقة الرسمية التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ماتم على يديه أو ماتلقاه من ذوي الشأن ، وذلك في حدود سلطته واختصاصه القانوني ، أما الكتابة العرفية فهي الورقة التي تصدر من الشخص دون أن يتدخل موظف عام في تحريرها .

ثالثًا : شهادة الشهود

الإثبات بشهادة الشهود أي البينة جائز بالنسبة للوقائع المادية دون أي قيد ، أما بالنسبة للتصرفات القانونية فهناك بعض التصرفات استلزم القانون إثباتها بالكتابة .

وتقدير قيمة الشهادة متروك للقاضي ، فالقاضي ليس ملزمًا بالأخذ بالشهادة مادام لم يقتنع بها .

رابعًا : القرائن

هي عبارة عن استنباط واقعة متنازع عليها من واقعة أخرى ثابتة ، فتكون الواقعة الثابتى دليل على صحة الوقعة الأولى المتنازع عليها ، **والقرائن نوعان :**

- قرينة قانونية
- قرينة قضائية

والقرينة **القانونية** هي التي ينص عليها القانون **وهي على نوعين :**

- قرينة بسيطة يجوز إثبات عكسها .
- قرينة قاطعة لا يجوز إثبات مايخالفها .

أما القرينة **القضائية** فهي التي يستنبطها القاضي من ظروف الدعوى ومثال ذلك أن يستنبط القاضي صورية عقد البيع أي عدم وجوده في الحقيقة من كون المشتري أبن البائع ، وأنه ليس له مال خاص يدفع منه ثمن الشراء .

وتخضع القرينة القضائية للقيود التي ترد على الإثبات بشهادة الشهود ويجوز إثبات عكسها .

خامسًا : اليمين

اليمين قول يتخذ فيه الحالف لله تعالى شاهدًا على صدق مايدعيه ، فعندما يعجز الشخص عن إقامة الدليل على دعواه ، فيجوز أن يوجه اليمين إلى خصمه ، فإذا حلف الأخير خسر من وجه اليمين دعواه ، وإن نكل أي امتنع عن الحلف ، ثبت حق من وجه اليمين وتسمى هذه اليمين باليمين الحاسمة ؛ لأنها تؤدي إلى حسم النزاع سواء لصالح المدعي أم لصالح المدعى عليه

غير أنه بجانب هذه اليمين الحاسمة يوجد مايسمى باليمين المتممة يوجهها القاضي من تلقاء نفسه لأحد الخصوم الذي قدم بينة غير كافية في اثبات الحق فيتمم القاضي باليمين البينة ، كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين حكم بشاهد ويمين .

المصدر :

مبادئ علم القانون : د.علي الزهراني ، د. خالد عبدالتواب ، د. عدنان العمر

رابط اصدار العدد الأول ..

http://www.4shared.com/office/1QwW2cMx/shatharat_1.html

http://www.gulfup.com/X6qxpdchyfgqr

رابط العدد الثاني :

http://www.gulfup.com/?3d5Bfz

رابط العدد الثالث :

http://www.gulfup.com/?D6oFAf

رابط العدد الرابع :

http://www.gulfup.com/?yX25DA